الجلسة الرابعة والخمسون بعد المئتين

- **التاريخ** : الجمعة 28 رمضان 1422 (2001/12/14)
- **الرئاسة** : السيد عمر بومقص الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعة و53 دقيقة ابتداء من الساعة العاشرة وربع صباحا.
- **جدول الأعمال** : مواصلة دراسة الميزانيات الفرعية، الميزانيات الفرعية المدرجة في اختصاص لجنة الفلاحة.

السيد عمر بومقص رئيس الجلسة:

❖❖❖

بسم الله الرحمان الرحيم

يخصص المجلس هذه الجلسة لمناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، كما أخبر السادة المستشارين بأننا على موحد مع جلستين عموميتين من هذا اليوم أيضا، الأولى ستنطلق على الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال وتخصص لمناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنتي التعليم والخارجية.

والثانية ستنطلق على الساعة الثامنة والنصف مساء وستخصص لمناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية، يليها التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي ومشروع القانون المالي برمته وتفسير التصويت.

نشرع الآن في مناقشة ميزانية لجنة الفلاحة وأعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة أعتقد على أنه التقرير وزع لهذا ولا داعي لقراءته، إذن أفتح باب المناقشة وأعطي الكلمة لأول متدخل إذن هناك السيد المستشار السيد أحمد الشرقاوي من فريق التجمع الوطني للأحرار بعد هناك فريق الحركة الوطنية الشعبية، يعد ذلك فريق الاتحاد الديمقراطي السيد حسن زوهير الحركة الشعبية ماكاينش السي حميد فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فريق الاتحاد الدستوري، الفريق الديمقراطي، الحركة الديمقراطية الاجتماعية، جبهة القوى، فريق التجديد والتقدم ،السيد عبد الكريم الودغيري تفضل أسبيدي.

المستشار السيد عبد الكريم الورديغي

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي ونحن بصدد مناقشة الميزانية الفرعية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2002 أن نتقدم بمجموعة من الملاحظات المتعلقة بمشروع الميزانية الفرعية لقطاع الصناعة التقليدية الذي يحظى بشرف تمثيله داخل هذا المجلس الموقر وفي هذا الإطار أشير بأن هذا القطاع يعد من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا مهما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي المحافظة على مقومات أصالة بلادنا وإشعاعها الحضاري.

غير أن هذا القطاع بالرغم من المجهودات المبذولة من لدن السلطات العمومية والإجراءات المتخذة لإعطائه المكانة اللائقة به فإنه يشكوا من عدة مشاكل وصعوبات من اللازم مواجهتها والقيام بإصلاحات شاملة من خلال سن تدابير تصحيحية، تبتدى بالنصوص التشريعية والقوانين التنظيمية وتوفير الميكانيزمات اللازمة لتقوية القطاع وتأهيله اقتصاديا ليكون قادرات على مواجهة التحديات المستقبلية وربح رهانات العولمة وذلك عبر عصرنة صياغ الإنتاج وتحسين طرق تدبير المقاولة الحرفية وتبني أساليب حديثة لاكتشاف الأسواق لتصريف المنتوج التقليدي وإنني لجد متيقن بأن الحكومة الموقرة لن تدخر أي جهد للنهوض بهذا القطاع وتحسين الظروف المادية والاجتماعية للفئات العاملة فيه وتنفيذا للمقترحات التي يتقدم بها ممثلو الصناع في إطار من التجاوب والإنسجام والتكامل للتغلب على مختلف المشاكل والمعيقات وبالخصوص تلك التي تكتسي طابعا استعجاليا وفي مقدمتها.

أولا: غياب الإطار القانوني المنظم للحرف في هذا السياق أستفسر الحكومة عن المجهودات التي قامت بها لإخراج القانون المنظم لحرف الصناعة التقليدية وتحديد ماهية الصانع لأن القطاع يعاني بحدة من تفاحش ظاهرتي الفوضى والتسيب وبروز فئة الدخلاء والمتطفلين، إضافة إلى اتساع نطاق الفتح العشوائي لمحلات الصناعة التقليدية وهذا راجع لغياب إطار قانوني ينظم ويضبط العمل بهذا القطاع.

ثانيا: إشكالية التموين والإستثمار . رغم الاصلاحات التي ادخلت على نظام القروض بقطاع الصناعة التقليدية فإنها لحد الآن لا تستجيب لطموحات الصناع التقليديين نظرا للتعقيدات المسطرية التي تشترطها المؤسسة التمويلية وارتفاع سعر الفائدة وتقلص حجم القروض الممنوحة وتخصيصها أساسا لتمويل النفقات التسيير في حين تظل قروض الاستثمار ضعيفة ودون المستوى المرغوب من ناحية أخرى أطالب بخلق المزيد من فرص الاستثمار المنتج وإعطاء الفرصة للشباب لإنشاء مقاولة حرفية صغرى ومتوسطة في إطار التشغيل الذاتي مع إ زالة كل المعوقات التي تحيط بالإستثمار.

ثالثا: مشكل التسويق وضعف المشاركة في المعارض والتظاهرات الدولية. يعاني الصناع التقليديون من مشكل الكساد وضعف الإقبال على إقتناء المنتوج التقليدي داخليا وخارجيا فرغم المجهودات المبذولة لإعطائه ديناميكية لمجال التسويق، فإن الوضع الراهن يتطلب اتخاذ تدابير وإجراءات جديدة ومحفزة تمكن المنتوجات التقليدية من جهة إيجاد منافذ لتصريفها وترويجها كما كان عليه الشأن في العقود السابقة كما ينبغي الإكثار من المشاركة في المعارض الوطنية والأجنبية مع الحرص على إختيار المقاولة الحرفية والمؤسسات المختصة في تسويق المنتجات التقليدية التي تتوفر على الشروط الضرورية.

رابعا: تفاحش أزمة الضرائب لقد أصبحت الضريبة في السنوات الأخيرة عبارة عن شبح يخيف الصانع التقليدي لأن المبالغ التي تطبق عليه غالبا ما تكون خيالية لا تأخذ في الإعتبار طبيعة مدخوله البسيط غير المستقر وكذا حالة الكساد التي تعاني منها جل الحرف التقليدية، فالضرائب تطبق بصورة جزافية وفق تقديرات غير منصفة غالبا ما يعجز الصانع التقليدي عن أدائها، مما يعرضه للاكراه البدني وإلى الافلاس لهذا نرجو أن يتم الإلتفات إلى هذا المشكل وأن تعمل الحكومة على إعفاء صغار الصناعين من تحمل العبء الضريبي لتمكينهم من فرصة الاستمرار في هذا القطاع عوض تعرضهم للآفة التشرد والضياع.

على مستوى آخر أطالب الحكومة بتمتيع القطاع بتغطية صحية ملائمة لخصوصياته وبإجراء إحصاء عام لمؤسسات الصناعة التقليدية والصناع التقليديين وبإنجاز دراسة قطاعية وبإنعاش الجودة وتحسين الجودة لمنتجي الصناعة التقليدية وبتقويم المؤسسة التعاونية وإعادة هيكلاتها وبتفعيل دور غرف الصناعة التقليدية واعادة النظر في إختصاصاتها حتى تكون شريكا حقيقيا في التنمية المباشرة للقطاع وبإعطاء المزيد من العناية للتكوين المهني واستكمال التكوين وتحرير المنتوج وإنعاش التشغيل بالقطاع .

هذه بعض المشاكل والاقتراحات التي ارتأيت إثارتها وطرحها على أنظار مجلسنا الموقر راجين من الحكومة المحترمة أن تكرس مجهودها للإيجاد الحلول التي ينتظرها الصناع التقليديون بشوق كبير لإخراج القطاع من الحالة التي يعيشها وتمكينه من الوسائل التي تضمن له شروط الإستمرارية والعطاء المتجدد حتي يواصل أداء الدور الحقيقي الموكول إليه، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة للفريق الاشتراكي السيد محمد اتحيفة.

المستشار السيد محمد تحيفة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أتشرف بتناول الكلمة باسم اخواني أعضاء الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنتي الفلاحة والشؤون اقتصادية، لذا وبعد استماعنا بإمعان وتتبعنا لما أدلى به السادة الوزراء من معطيات وتوضيحات بخصوص القطاعات الاقتصادية التي يشرفون عليها، اعتبارا لكون الحيز الزمني المخصص لنا لا يسمح بمعالجة شاملة ودقيقة لما ورد في مختلف هذه الميزانيات، فإننا إرتأينا التركيز على الملفات والقضايا ذات الأولوية والأهمية القصوى بحكم الظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا.

فبالنظر للأهمية التي يكتسيها قطاع الفلاحة والذي عانى من الجفاف خلال 3 سنوات متواصلة، الأمر الذي بادرت على إثره الحكومة إلى اعتماد برنامج مكافحة آثار الجفاف بواسطة غلاف مالي بلغ 6 مليارات و500 مليون درهم والذي تحققت نسبة مهمة من أهدافه وكان بالإمكان الذهاب بعيدا لولا بعض الانحرافات والخرقات وأشكال الزيغ والتواطئ بين بعض المكلفين بتنفيذه وهو ما تشتغله بعض الأبواق للنيل من هذه المبادرة الحكومية متجاهلة إيجابياتها الملموسة في رفع الحيف عن العالم القروي خاصة

وبالنسبة للمهمشين والفلاحين الصغار أما نحن فنثمن هذا المجهود الذي يندرج ضمن برنامج عام يعكس تصورا واضحا ومتقدما لتنمية العالم القروي وإخراجه من العزلة والتهميش عبر مبادرات ملموسة نذكر منها على سبيل المثال، لاالحصر.

- معالجة مديونية الفلاحين التي تطلبت خلال هذا القانون المالي وحده مبلغ مليار و200 مليون درهم.
- التأمين الفلاحي على زراعة الحبوب.
- دعم أثمان البذور وكلفة التخزين بهدف تخفيض كلفة الإنتاج.
- الدعم الخاص لتصدير الموارد الفلاحية.
- الوصول الى كهربة ما يناهز النصف من المجال القروي دون أي زيادة في التكلفة بالنسبة لمساهمة السكان والجماعات المحلية.
- تقوية الشبكة الطرقية والمسالك القروية، مما ساهم في فك العزلة عن العديد من المناطق القروية.

كما نعبر عن تفائلنا للتصور العام وكذا الإجراءات التي تتبناها الحكومة من أجل صيانة رصيدنا الوطني من المياه والغابات، الذي يرهن مستقبل الأجيال القادمة والتي تقتضي أهميته المزيد من الفعالية في تنفيذ البرنامج والمزيد من الحزم ضد عمليات التخريب والنهب والاستغلال العشوائي الذي يطال المجال الغابوي خاصة عبر مشاريع التنمية المندمجة الهادفة الى توفير شروط الانتاج والعيش للسكان القرويين دون الاجهاز أو الإستغلال المفرط للثروات الغابوية.

و بخصوص قطاع الصيد البحري لا أحد يجهل طبيعة المخاطر التي أصبحت تتهدد مخزون السمك دوليا بفعل عوامل التلوث والاستغلال المفروط وغير المعقلن على ضوء هذه المعطيات ومع استحضار المسار التاريخي لقطاع الصيد البحري لبلادنا.

فإن الحكومة أكدت من خلال تدبيرها لهذا الملف أنها حكومة مبادرة ومسؤولة عبر قرارها الذي مكن من استرجاع سيادتنا الوطنية على هذه الثروة ووقف نزيف النهب والاستغلال الوحشي، الذي كان يطالها نعم لقد تم ذلك والكل يعرف كلفته المالية بحكم انعكاسات وقف العمل باتفاقية الصيد البحري المبرمة سابقا مع الإتحاد الاوربي مما يعطي الدليل لمن يحتاج إليه بأن هذه الحكومة ليست كسابقاتها لأنها لم تبق سجينة التوازنات المالية والحسابية الصرفة، بقدر ماهي حريصة علي ضبط التوازن بين مستلزمات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة وهو ما لم تقم به الحكومات السابقة التي كانت تنصاع لشروط الاتحاد الاوربي، وتدعن لضغوطات اللوبي الاسباني.

وبالموازاة مع هذه السياسة الخارجية الجريئة تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة الى دعم البنيات التحتية وتحسين الشروط الاجتماعية للعاملين بالقطاع عبر:

تحديد سقف إنتاج الأصناف السمكية المهددة.
- تطوير شبكة توزيع الأسماك.
- تسوية الوضعية القانونية لعدد كبير من المراكب.
- تعميم التغطية الإجتماعية على بحارة الصيد الساحلي وأعالي البحار والشروع في البحث عن صيغة ملائمة لوضعية بحارة الصيد التقليدي.
- مواصلة بناء الوحدات الصحية بالموانئ وصياغة مشروع للتغطية الصحية لرجال البحر.
- إن الأمر يتعلق بتوجه من شأنه تحويل قطاع الصيد البحري إلى رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس آثارها على أوسع الشرائح المجتمعية عوض حكرها على حفنة من السماسرة والانتهازيين كما كان عليه العهد خلال العقود السابقة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

لقد وصل قطاع السياحة دوليا الى مستوى من التطور جعله دعامة أساسية للعديد من اقتصاديات الدول المتقدمة وبفضل مجهودات حكومة التناوب أصبحت السياحة اليوم تساهم بنسبة 7٪ من الإنتاج الداخلي الخام وتدر أكثر من 20 مليار درهم سنويا أي ما يعادل 13٪ من موارد المغرب من العملة الصعبة، كما توفر اليوم ما يفوق على 628 ألف منصب شغل.

إن مشروع القانون المالي لسنة 2002 يعكس بشكل واضح مؤشرات قوية، تدل على أن قطاع السياحة يسير بثبات كقطاع اقتصادي قيادي، إذ ارتفعت مداخيله خلال 9 أشهر 43 بالمائة مقارنة مع الفترة المماثلة من السنة الماضية وبلغت مداخليه حوالي 23 مليار و800 مليون درهم إضافة إلى توقيع 14 إتفاقية مع مستثمرين مغاربة وأجانب إلى غير ذلك من الإجراءات والمؤشرات التي تجعل طموح المغرب للوصول إلى القدرة على إستقبال 10 ملايين سائح في أفق 2010 مقابل مدخول متوقع ب80 مليار طموحا واقعيا.

أما قطاع الصناعة التقليدية الذي يساهم بحوالي19 في المائة من الناتج الوطني الخام ويشغل المليونين من اليد العاملة أي حوالي 20 بالمائة من الساكنة النشيطة ويدير ما يناهز5 ملايير درهم، إذ تشكل صادرات القطاع 6,5% من مجموع صادرات المغرب إلى الخارج.

إنها معطيات غنية عن كل تعليق وتعكس مدى الحيف الذي كان يعاني منه قطاع الصناعة التقليدية الذي أصبح اليوم يسترجع حيويته ومكانته في النسيج الاقتصادي الوطني بفضل المبادرات الحكومية وكذا المجهود المتواصل الذي يبذله الصانع التقليدي حفاظا على جودة هذا المنتوج الوطني الذي له من الخصائص والمؤهلات الفنية الاصيلة ما يؤهله ليحتل مكانة متميزة بالأسواق الدولية.

مما يقتضي من الحكومة إيلاء المزيد من الدعم والعناية من أجل إنعاش الصادرات والبحث عن أسواق جديدة وتطوير تقنيات ووسائل التكوين المهني وتفعيل دور غرف الصناعة التقليدية وكذا الجمعيات والتعاونيات وحماية الوحدات الانتاجية عبر تأمينها ضد المخاطر والصعوبات التي تعترضها من جراء الاختراقات والخروقات التي يقوم بها بعض المتطفلين على هذا القطاع على حساب المهنيين الذين لهم إنتماء أصيل وغيرة على سمعة القطاع وجودة منتوجاته .

ومن جهة أخرى تم إنشاء عدد من مناطق الأنشطة الحرفية ومناطق الصناعة العادية أو الحرة وثم إحداث 4 دور للمقاولة الناشئة، كما أن الوزارة تنكب على معالجة المشكل الضريبي لصغار الصناع التقليديون وملاءمة التغطية الاجتماعية.

إن واقع الصناعة والتجارة يقضي الوقوف على معطيات دالة ومعبرة أهمها الدينامية التي يقودها الوزير الأول شخصيا من أجل إعطاء علاقاتنا الخارجية بعدا اقتصاديا من شأنه توسيع دائرة المبادلات التجارية خاصة بالأسواق الجديدة وفتح آفاق جديدة أمام المقاولة المغربية النشيطة حركية التصدير والإسترداد الخطوات الملموسة للرفع من حجم استثمارات الأجنبية الأخيرة بالمغرب والتي ستعزز دعامتها عبر تعميم الشبابيك الجهوية الموحدة للاستثمار، العمل على توفير الرصيد العقاري وتجهيزه ووضعه رهن إشارة المستثمرين بالشروط المتيسرة، تخصيص غلاف مالي لدعم قطاع النسيج والتكنولوجية الحديثة للإعلام والاتصال، تحديد إجراءات مضبوطة لتحسين ضروف وشروط تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة المتمثلة في صناديق ضمان القروض ورأسمال، تفعيل دور غرف الصناعة والتجارة في أفق تحريرها من دورها الانتخابوي، وضع ميثاق للشراكة بين المقاولات الكبرى والمقاولات والصغرى والمتوسطة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

تلك قراءة في موقفنا كفريق اشتراكي من السياسة المالية للحكومة في هذه القطاعات والتي نعتبرها سياسة متقدمة عن سابقاتها، نظرا لأنها ذات مضمون اقتصادي واجتماعي، لأنها سياسة مالية تدبر إكراهات الحاضر ومستحضرة مستلزمات المستقبل، لأنها سياسة مالية تروم التغيير والاصلاح المبني على قواعد الشفافية والعدالة الاجتماعية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد عمر الجمايلي عن الفريق الكنفدرالي إذن الكلمة بعد ذلك لفريق التجمع الوطني للأحرار السيد أحمد الشرقاوي من بعد فريق الحركة الوطنية الشعبية السي حسن أبو العز تفضل أسيدي.

المستشار السيد حسن أبو العز:

بسم الله لرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

اخواني المستشارين المحترمين،

يسعدني بأن أتدخل باسم فريقي الحركة الوطنية الشعبية لمناقشة الميزانية القطاعية الواردة في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية هذه القطاعات الهامة بطبيعتها الانتاجية وتأثير القطاعات الهامة اجتماعي في هذا السياق فإن قطاع الفلاحة والتنمية القروية رغم المجهودات التي تبذلها الحكومة لازالت حبيس النظرة التقليدية، بحيث تركيز السياسة المنهجة على توفير الأمن الغدائي وضمان المنتوج فقط، بدل التركيز على دعم الفلاح وتكوينه بخصوص التنمية القروية، فالمجهود الحكومي لازال موزعا بين القطاعات، مما يشكل تشتيت إمكانيات التحويل ويؤثر حل الطابع الشمولي والمتسابق في معالجة قضايا هذا الوسط الحيوي، الشيء الذي يرفض وضع ميثاق وطني للتنمية القروية يتوجه بمخطط علمي

مبني على توجيه الاستثمار العمومي للمبادلات التي لازالت فريسة للجفاف والبطالة والفقر مع ضرورة التأكيد على عدم إختزال التنمية القروية في دائرة التنمية الفلاحية وإن كان هذا القطاع ركيزا أساسيا لها ومن الملاحظات التي نود كذلك إثارتها هذه المشاكل العقارية وخاصة ما يرتبط بتسوية أراضي الجموع من خلال تمكين أصحابها من ملكيتها وإشراف الدولة على وإنعاش الإستثمار عبر مهندسين وتقنيين وهو ما سيفتح الآفاق لتوسيع قاعدة التشغيل وإيقاف زحف الهجرة القروية.

وبنفس المنظور ينبغي التعاون مع الأراضي المسترجعة وحل وضعية الأراضي التابعة لمصوديا وصوجيتا إلى جانب مراعاة ذوي الحقوق في سياسة ضم الأراضي وفي هذا الإطار نود استفسار الوزارة الوصية على تطورات ملف الوكالة العقارية مجال التموين يشكل كذلك عنصرا أساسيا في استراتجية التنمية الفلاحية وذلك من خلال إعادة هيكلة مؤسسة القرض الفلاحي وتجديد اختصاصاته بصيغة تجعل الفلاح شريكا لامجرد زبون مسجلين هنا ضرورة إعفاء الفلاحين من فوائد الديون وإعادة الديون الأصلية الأخذ بعين الاعتبار التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الرامية إلى إعفاء الفلاحين الصغار من ديونهم وإعادة جدولة باقي ديون الفلاحين كما يجب الأخذ بعين الاعتبار، وقائع الجفاف المتواصل وضعف الحال من شأن هذه الإجراءات فتح آمال كبير أمام آلاف الأسر الإندماج في المجتمع القروي مستقر.

ومن زاوية أخرى لابد أن ننوه بالنجاح الملحوظ في شأن إعادة وتنفيذ البرامج الوطنية للتخفيف من آثار الجفاف ونتائجه الملموسة وكذلك حرست الحكومة على حماية القطاع في ضوء تحديات العولمة ومناخ دولي غير مستقر يستوقفنا كذلك أن نتساءل حول مصير ميثاق الاستثمار الخاص بالفلاحة وتعديل الموعد جانب آخر الإهتمام به وهو إيجاد موارد لتموين الغرف المهنية ونهوضها على مستوى التأطير والآداءات وكذلك محاربة الأمية التي تمثل قطاع الفلاحة والغابات أعلى نسبة وطنية، يبقى أيضا أن نتساءل عن مشروع خلق مركب جماعي موحد للتعليم الفلاحي بدل تشتيت المعاهد والمدارس بخصوص قطاع الصناعة والطاقة والمعادن فإن معالجة مشكل الأحياء الصناعية والمناطق الصناعية، تظل أولوية ينبغي الإنكباب عليها إلى جانب تأهيل مقاولات صناعية وتفعيل دور غرف الصناعة والتجارة والخدمات وفي قطاع الطاقة والمعادن نود الاستفسار عن نتائج الدراسات والأبحاث النفطية المعلن عنها مرارا .

أما في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغري والمتوسطة والصناعة التقليدية، فإن الميزانية المرصودة لهذا القطاع ذات الأهمية القصوى تبقى جد هزيلة ودون مستوى التحديات المطروحة، فبخصوص المقاولات الصغرى والمتوسطة نود إثارة مشكل الإختصاص بين هذه الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة وآفاق التنسيق بين الوزارتين في هذا الشأن، كما نسجل مصير مقاولات الشباب الذين هم في حافة الإفلاس وماهي التدابير التي تتخذها الحكومة لمعالجة هذا الوضع في مجال الصناعة التقليدية؟ وبإستطلاع برامج الوزارة الوصية نلاحظ أن الملفات الأساسية لاتزال عالقة من قبيل إصدار قانون، ينظم الحرف ويجدد المفاهيم والاختصاصات وما مصير الإحصاء العام للصناع المعلن عنه في التصريح الحكومي الأول إلى جانب مسألة تعميم الضمان الاجتماعي على هذا القطاع الحيوي مع مراعاة خصوصياته.

كما نلاحظ التأخر الحاصل في منجزات الوزارة في مجال تدبير المجمعات ولإستكما هيكلية القطاع عن المجلس الوطني للصناعة التقليدية الذي لن يجتمع ولو مرة واحدة منذ إحداثه إلى جانب تقييم نتائج الدراسات التي تصرف عليها الوزارة أموال عديدة منذ سنوات كمانلاحظ ضرورة مراجعة التكوين المهني للقطاع وإطاره القانوني والتنظيمي والإندماج في سياسة، حكومة شمولية في مجال التكوين كما نقترح ضرورة جمع نماذج المنتوجات التقليدية في مختلف أنحاء البلاد وبخصوص قطاع المياه والغابات، فإن الطبيعة الحيوية والاستراتيجية للقطاع تجعل الميزانية المرصودة غير كافية للنهوض بالأدوار الاقتصادية أخذ ا بعين الاعتبار أهمية هذا القطاع في تنمية المناطق القروية.

وإذ نسجل ما تقوم به الحكومة في تدبير الملك الغابوي والمحافظة عليه فإننا نود إبداء بعض الملاحظات واقتراحات تتمثل في ضرورة توجيهات صارخة التشجير وتحديد الأنصاف لتوفير ضمانات النجاح الى جانب إيلاء الأهمية لسياسة حماية الأحواض المائية ومحاربة التصحر.

ومن المجالات الأساسية كذلك تنمية المناطق الجبلية لوفع الضغط عن المواد الغابوية، علما أن 30 بالمائة من السكان المغاربة يعيشون بهذه المناطق وحوالي نصف الجماعات المحلية، وعلى ذكر دور جماعات فإن مراجعة ميثاق 20 غشت 1996 الخاص بمساهمة

السكان في الاقتصاد الغابوي، موازاة مع تعديل الميثاق الجماعي حيث تتحمل الجماعات مسؤوليتها في التدبير التنموي للغابات وفقا لاستفادتها من المداخيل الغابوية ومن جانب آخر يعني التفكير في إعفاء السكان القرويين المتابعين من جراء المخالفات الغابوية مراعاة لظروف الجفاف وضعف البنايات الاقتصادية والاجتماعية البديلة بقي أن نسجل هذا الضروري الرفع من المناصب المخصصة للقطاع، علما أن ٢٠ منصب مخصصة لا تشجع حتى على الخاضعين لتكوين في المدارس الغابوية إلا الشيء الذي يدر بوصول أداء بطالة الخريجين لهذا القطاع الحساس الذي يكون حاملي السلاح.

سيد الرئيس،

السيد الوزير،

اخواني المستشارين،

هذه هي أهم الملاحظات والإقتراحات التي تبرأ لنا بخصوص هذه الميزانية القطاعية وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والسلام عليكم.

شكرا للسيد المستشار الكلمة الآن لفريق الاتحاد الديمقراطي، للسيد المستشار حسن زهير .

المستشار حسن زهير:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

اخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الديمقراطية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لأعرض على مسامعكم أهم الملاحظات ومواقف فريقنا من هذه الميزانيات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

اخواني المستشارين،

سأستهل تدخلي هذا بالحديث عن قطاع الفلاحة والتنمية القروية لكون هذا القطاع يشكل أولى الأولويات في ثقافة فريقنا إيمانا منا بأنه أنجح وسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحفاظ على الأمن الغذائي، هذا أضافة إلى كونه ينشط الحركة الاقتصادية والاجتماعية لساكنة العالم القروي التي تشكل أو سع شريحة من المجتمع المغربي. وعلى ذكر العالم القروي، فنحن في فريقنا نسجل بارتياح كبير السياسة التي تنهجها الحكومة في إطار النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لساكنة الوسط القروي من خلال اعتماد مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تأهيل المجال الترابي للمناطق الأقل نموا كالبرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني لبناء المسالك والطرق القروية وبرنامج كهربة العالم القروي في محاولة للتخفيف من وطأة الجفاف الذي حال دون انتعاش هذا القطاع الحيوي، الذي يعتبر موردا ثانيا وفي مأمن من الإكراهات الدولية التي تؤثر على القطاعات الأخرى إلا أننا نرى أن المجهودات المبذولة للنهوض بالفاعلين بهذا القطاع لن يتأتى إلا بالنهوض بالقطاع نفسه من خلال إعادة النظر في السياسة الفلاحية المتبعة وذلك بتجديد الثقة في هذا القطاع الذي كما قلنا هو في مأمن من الاكراهات الخارجية، ولهذا فإننا ندعو الحكومة إلى نهج التدابير التحفيزية لمؤازرة الفلاح ومساعدته في التغلب على الجفاف بشتى وسائل الدعم.

وفي هذا المضمار نطالب الحكومة بحدف التسبيق المفروض على جدولة الديون للفلاحين المقررة في إطار الاتفاقية المبرمة بين الدولة والصندوق الوطني للقرض الفلاحي نظرا لكون أغلبية الفلاحين لا يتوفرون على التسبيق المنصوص عليه وذلك من جراء توالي فترات الجفاف التي أثرت سلبا على نوعية وكمية الانتاج الفلاحي، كما نطالب الحكومة بإعادة النظر في أثمنة الكزوال المستعمل في تحريك الآلات الفلاحية خاصة في هذه الظرفية التي تتميز بانخفاض سعر البترول على الصعيد العالمي وكذا أثمنة الطاقة الكهربائية المستعملة في تشغيل بعض الآلات الفلاحية، ومضخات جلب واستخراج المياه مع دعم استعمال الطاقة الهوائية في هذا الميدان كما ندعو الحكومة من جهة أخرى إلى تعميم الاستفادة من السلفات الصغرى لفائدة سكان الوسط القروي بهدف إنشاء اقطاب جديدة للتنمية بالوسط القروي.

وفيما يتعلق بالصادرات الفلاحية والتي هي في تراجع كبير نتيجة تعليق إتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي فوضعيتها تستدعي إيجاد حلول ناجعة وتخصيص غلاف مالي كافي للتقليص من نسبة العجز والرفع من نسبة تغطية الصادرات للواردات، كما يجب البحث عن أسواق خارجية جديدة حتى لا تبقى صادراتنا

الفلاحية رهينة بعلاقاتنا مع مجموعة الاتحاد الأوربي ولأجل جعل المنتوجات الفلاحية المغربية أكثر تنافسية يجب كذلك تدعيم برامج تحسين الجودة من خلال الاعتماد على البحث العلمي في الميدان الفلاحي وتفعيل عمليات المراقبة الصحية على الأسمدة والمبيدات والبذور والشتائل، خاصة المستوردة منها واعتماد أنظمة علمية متطورة لتحليل التربة وإرشاد الفلاحين الى نوع من السماد ونوع المبيد الذي يتلاءم وطبيعة أي نوع من التربة إلى غير ذلك من أشكال المراقبة الصحية أما الضيعات الفلاحية التي مازالت في حوزة الدولة والتي آلت إلى الضياع والإهمال نتيجة سوء التدبير من طرف شركتي صوديا وصوجيتا، فإننا ندعوا الحكومة إلى تفويت هذه الأراضي لفائدة المهندسين الفلاحين خريجي المعاهد والمدارس العليا بشروط تفضيلية وإمدادهم بقروض بنكية مدعمة من طرف الدولة وبهذه الطريقة يمكن للحكومة أن تضرب عصفورين بحجر واحد، من جهة تنقذ هذه الضيعات من سوء التدبير ومن جهة أخرى تحل مشكل تشغيل هذه الفئات من الأطر العليا التي صرفت أموال كبيرة من أموال الدولة في تكوينها والتي هي الآن بمثابة ثروات غير مستغلة.

أما عن قطاع تربية المواشي وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها هذا القطاع بالنسبة للفلاح الذي يعتمد على تربية المواشي كمكمل أو أو كبديل للنشاط الزراعي لابد أن نشير إلى أن المشاكل المترتبة عن الجفاف من قلة المراعي وغلاء الأثمنة للأعلاف يلحق أضرارا جسيمة بالقطيع، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض أثمنة المواشي وبالتالي إلى فساد الكساب المغربي ولذلك ندعو الحكومة إلى تخصيص المزيد من الدعم لفائدة تعاونيات إنتاج الحليب وذلك بالحد من استيراد المواشي، خاصة بعد انتشار عدد من الأمراض المعدية في عدد من الدول الأجنبية وهنا لابد أن نثمن المجهودات التي تبذلها الحكومة في مجال تأمين القطيع المحلي وندعو بدورنا الى تكثيف عمليات التلقيح الصحي للماشية وتقوية المراقبة الصحية للقطيع الوطني في اتجاه حماية المستهلك عن طريق تعزيز المراقبة عند الحدود وتطهير وضعية المجازر ومن جهة أخرى نأسف لغياب البحث العلمي في هذا الميدان.

إضافة إلى النقص الحاصل في عدد البيطريين سيما ونحن نتوفر على مدارس ومعاهد فلاحية عليا لا يقل مستواها عن مثيلاتها بالدول الأجنبية ومن جهة أخرى نلفت الإنتباه الحكومي إلى النقص الحاصل على مستوى الإمكانيات والوسائل المخولة للغرف الفلاحية هذه الأخيرة التي تلعب دورا مهما في تأمين إنتاج الحبوب وفي وضع برامج للاستثمار الفلاحي بالمناطق البورية عبر تأطير التنظيمات المهنية وتكوين الفلاحين، لذلك ندعو الحكومة إلى توفير وسائل العمل الضرورية لفائدة الغرف الفلاحية وكذا لفائدة مراكز الإرشاد والمكاتب الفلاحية الجهوية، حتى تلعب الدور المنوط بها في مجال التأطير والإرشاد على أحسن وجه، كما ندعو الحكومة إلى نهج سياسة تعاقدية مع فعاليات القطاع الفلاحي بهدف إشراك جميع الهيئات والفعاليات في مسلسل النهوض بالفلاحة وبالعالم القروي.

وختاما نقول بأنه لا يجوز لتبرير الأولويات المخولة للتنمية القروية الإقتصار فقط على تحرير الاكراهات والمخاطر التي تهدد العالم القروي بل يجب كذلك الأخذ بعين الإعتبار العوامل الإيجابية التي تكمن في الإمكانيات والطاقات المتوفرة بالعامل القروي والتي من مصلحة البلاد تثمينها، إذ يمكن تحقيق تقدم كبير على مستوى الإنتاجية والجودة بفضل تقنيات فلاحية متطورة وتجنيد موارد البحث العلمي في الميدان الفلاحي إذ أن إمكانيات العالم القروي تتجلى بالأساس في موارده البشرية التي تشكل قوة عمل دؤوبة إلا أنه وللأسف مازلت قوة العمل هذه ثروة غير مستغلة ولازالت قدرتها على الإبتكار مكبوحة ولعل عدم الإستغلال العقلاني لثرواتنا هو سبب تخلف قطاعاتنا المنتجة بصفة عامة، لذلك نرى أن الحكومة مطالبة ببدل جهود إضافية وتخصيص إمكانيات مادية كافية لتدارك التأخير والعمل على جعل سكان العالم القروي فاعلين مسؤولين في مسلسل التنمية وتكوينهم أحسن تكوين.

وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى فتح حوار وطني يفضي إلى بلورة ميثاق وطني لتنمية العالم القروي، وتشكيل وكالة وطنية لتنمية العالم القروي، يعهد إليها بتتميم إمكانيات وطاقات العالم القروي ومده بالتجهيزات ووسائل الدعم الضرورية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا للسيد المستشار، الآن الكلمة للمستشار السيد حميد المودن عن فريق الحركة الشعبية والاصالة المغربية والعدالة الاجتماعية.

المستشار السيد حميد المودن:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني ونحن نناقش مشاريع الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية أن أساهم باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري برسم السنة المالية 2002.

السيد الرئيس ،

تعتبر هذه الميزانية آخر ميزانية تأتي في إطار البرنامج الحكومي الذي التزمت من خلاله الحكومة بتحقيق عدة أوراش كبرى لصالح القطاع الفلاحي والفضاء القروي، أذكر منها على الخصوص بلورت استراتيجية التنمية القروية المندجة للتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحسين مستوى عيش السكان القرويين، إنعاش الأنشطة غير فلاحية وترشيد استغلال الثروات الطبيعية إلى غير ذلك من الأوراش. واليوم ونحن نناقش آخر ميزانية لهذا القطاع في عهد حكومة التناوب، نتساءل ماهي الحصيلة وماذا حققت الحكومة لهذا القطاع الذي يرتبط باستقرار وحياة نصف المغرب وماذا حققت من برنامجها لصالح القطاع الفلاحي ولصالح القرويين؟ الحصيلة؟ بكل بساطة السيد الرئيس، أن أمل السكان القرويين في حكومة وعدته بالكثير تحول إلى يأس وإلى عدم الثقة في المستقبل والى حيرة بين التشبث بأرضه أو مواجهة مصير الهجرة نحو المدن والإستقرار بمدن الصفيح.

إن العالم القروي انتظر طيلة أربعة سنوات أن تعمل الحكومة على إقرار سياسة فلاحية واضحة المعالم محددة الأهداف تساهم في فك العزلة عن ساكنته وتحد من معاناتهم، لكن عوض أن تفي بالوعود التي التزمت بها، تعاملت مع هذا القطاع بأسلوب يؤكد ضعف رؤيتها وعقم مخططاتها وطغيان البناء المرحلي في إطار سياسة فلاحية غير واضحة المعالم وغير محددة المراحل، فلم تقدم الحكومة بالقطاع الفلاحي إلا العمل الباهت الوقتي والإدعائي وطبعا كانت النتائج محدودة فالزراعة التصديرية والزراعات السكرية انخفضت ب 12٪ والصادرات الفلاحية تراجعت ب11٪ والزراعات الزيتية تراجعت ب20٪ أما الحبوب الخريفية فانخفضت ب 30٪ وعرفت الواردات الفلاحية ارتفاعا ب 13٪ فماذا عسانا أن نقول أمام هذه الحصيلة؟ علما أننا نبهنا هذه الحكومة في أكثر من مناسبة و أكدنا أن التوجه نحو العناية بقطاعات موازية بدل جعل الفلاحة في مقدمة الأولويات سؤدي إلى الفشل في كل المجالات لإن المغرب بلد فلاحي وقروي بالدرجة الأولى ومن تم ستبقى الفلاحة الركيزة الأساسية للإقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

إن برنامج وسياسة التنمية الفلاحية الحقيقية تقتضي البدء بتغيير أوضاع الفئات، الاجتماعية من الفلاحين الصغار لأنهم أساس كل التنمية ولأن التنمية تأمين مستقبلهم يعني تأمين المستقبل الغذائي للبلاد ونتأسف كثيرا أن هذه الحكومة التي أصبحت تحمل شعارات الاهتمام بالعالم القروي وتجلب من أجل ذلك قروضا ومساعدات من مؤسسات مالية ومنظمات دولية وتدعي مساعدتها للفلاحين، لم تقم بذلك إلى من أجل المزايدة السياسية وقد أدت هذه السياسة إلى جعل العالم القروي يعيش أزمة وتهميشا متزايدين أكثر من هذا فإن السياسة الحكومية قد ساهمت بشكل كبير في إخفاق واقع الاستغلال والحيف الاجتماعي الذي يعيشه أغلبية الفلاحين خاصة الصغار منهم، سواء على مستوى التوزيع العادل للملكيات والأراضي الزراعية أو على مستوى التوفر على وسائل الإنتاج الفلاحي من آلات وبذور، وأسمدة ووسائل الري العصرية ومن نتائج السياسة الحكومية كذلك أنها ساهمت في تدهور البنية التحتية للفلاحة المسقية وذلك بسبب الوضع المتردي الذي أصبحت عليه شبكة توزيع ماء المسقي حيث تعاني بسبب تقادمها من التآكلات والإنكسارات وتربسات الأوحال والأوساخ ولم تخضع لأي ترميم أو صيانة، رغم أن الفلاحين يؤدون ضريبة الصيانة للمكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي التي لا تنتج رغم ذلك إلا العجز المالي.

أما بخصوص عوامل الإنتاج الفلاحي من مكننة ومعدات وبذور مختارة وأسمدة، فلم نلمس أي إجراءات عملية تحد من المضاربات والمنافسات غير الشريفة وتحمي الفلاح وتساعده على اقتنائها في أحسن الظروف وبأثمان مناسبة، إن المشاكل التي يعاني منها قطاعنا الفلاحي اليوم تفرض برامج إصلاحية مستعجلة تكون مواكبة لحاجيات الفلاح ومحفزة له كي يساهم في التنمية القروية الذي هو عمادها .

السيد الرئيس ،

إن الحديث عن القطاع الفلاحي يؤدي بنا بشكل مباشر إلى

الحديث عن العالم القروي وبالتالي إلى التساؤل عما أنجزته الحكومة إزاء الوضع المأساوي للسكان القرويين الذي أصبح أكثر مأساوية بسبب فترات الجفاف المتوالية وعوض أن تتجه الحكومة نحو تطبيق سياسة تنموية بديلة لمواجهة هذه الآفة إلتجأت إلي ما يسمى بالبرنامج الوطني لمحاربة الجفاف، الذي يبقى في نظرنا برنامجا ظرفيا وترقيعيا وكان على الحكومة أن تطبيق ما وعدت به من خلال برنامجها الحكومي الذي ركز على تطبيق سياسة فلاحية إرادية ومتجانسة، تساهم في تحسين البنيات العقارية وفي إعادة النظر في وضعية أراضي الجموع والرفع من قيمة الموارد البشرية وإنعاش الأنشطة غير الفلاحية في إطار إستراتيجية للتنمية القروية المندمجة بهدف التقليص من الفوارق الاجتماعية وتحسين عيش السكان القرويين.

السيد الرئيس،

سننتقل إلى الصيد البحري، إننا نعلن من هذا المنبر أن سوء تدبير الحكومة ملف الصيد البحري وسياسة التردد والغموض الذي عالجت به هذا الملف كانت له انعكاسات سلبية على علاقاتنا الاجتماعية والتجارية والسياسية مع الاتحاد الاوروبي وفقدنا عددا من المكاسب وأعطينا الفرصة لخصومنا الذين انتهزوا غموض سياسة المغرب ليشكلوا تكتلات ضد مصالح المغرب في المؤسسات والمنابر الأوروبية وبعبارة أخرى فإن سوء تدبير الحكومة لهذا الملف أدى إلى تسميم علاقات بلادنا مع الفضاء الأوروبي ومع ما يحمله هذا الفضاء من مصالح لصالح المغرب من تحويل ديون الى استثمارات ومن تعاون اقتصادي ومالي، علما أن الحكومة كانت تدعي أن قطاع الصيد البحري سيدر على الخزينة 14 مليار درهم وسيساهم في تشغيل 400 ألف من اليد العاملة لكن اليوم فإن هذا القطاع الهام والإستراتيجي أصبح بسبب السياسة الحكومية يعيش أزمة وفوضى لا مثيل لهما وأصبح السمك المغربي منعدما في الكثير من الفترات بالأسواق المغربية ويباع بأثمان لم يعهدها المواطن من قبل أما الأوضاع الاجتماعية للمهنيين ورجال البحر فقد عرفت تراجعا لم يسبق لها مثيل.

السيد الرئيس،

إسمحوا لي أن أنتقل وبسرعة إلى القطاع الغابوي لم نلمس كذلك أي إجراءات، السيد الرئيس عملية من خلال الخطاب الذي قدمه السيد الوزير تمكن من إبراز خصوصيات القطاع الغابوي وتجعله يلعب دوره الطبيعي في التنمية المحلية والوطنية، علما أن هذا القطاع ذو العلاقة العضوية بالعالم القروي يوفر أكثر من 6 مليون يوم عمل في السنة وقطاع ثراثي يتميز بشجر الفلين والأركان وكان من المفروض أن تمنحه الحكومة عناية خاصة تمكنه من أن يلعب دوره في التنمية الوطنية.

إن المساحة الغابوية لبلادنا تعرف تقلصا ملحوظا كل سنة وهو ما يمثل خطرا على التوازن البيئي لبلادنا، ما يفرض استراتيجية تنموية واضحة محددة لتنميتة و المحافظة عليه وهو ما تفتقده الوزارة الوصية، إننا نسجل بكل أسف غياب هذه الاستراتيجية وغياب الإرادة لدى الوزارة من أجل سياسة عدم الشراكة مع الجماعات المحلية ومن أجل تكثيف عملية التشجير ومواجهة عملية التصحر وظاهرة الاستغلال السري والعشوائي للغابات ونسجل كذلك غياب مقاييس محددة وعملية تساهم في الحفاظ على حقوق المواطنين المجاورين للغابة وتمكن من تحديد الملك الغابوي بشكل مضبوط وعملي أيضا نلاحظ إفتقاد الوزارة لبرنامج واضح خاص بمحاربة التصحر وانجراف التربة كما أن سياسة التشجير لا ترتكز على خصوصيات التربة والمناخ فالوزارة الوصية مثلا لازالت تغرس بالمناطق الشرقية أشجار الصنوبر رغم أنها لا تتلاءم ولاتتعايش مع باقي النباتات ولا تتجاوبُ مع مناخ المناطق الشرقية، أيضا نسجل أن الوزارة لم ترق الى مستوى التفكير بمنطق المقاولة في الملك الغابوي.

السيد الرئيس هذه بعض الملاحظات نتمنى أن تأخذها الحكومة بقليل من الإعتبار، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار ، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لسيدي محمد بن الحسن خيير ونجيبأبصلاص، مكاينش فريق الاتحاد الدستوري، تفضل السيد عبد القادر.

المستشار السيد عبد القادر نورالدين:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني بأن أتدخل باسم فريق الإتحاد الدستوري في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بمجلس المستشارين، مذكرا في بداية التدخل على الأهمية الإستراتيجية لهذه القطاعات في بناء الاقتصاد الوطني القروي وقادر على المناقشة الدولية ويتوفر على كل مؤهلات ولوج عالم الألفية الثالثة، عالم العولمة وحرية المبادلات التجارية والمالية والمعلوماتية، إنه عالم الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات وعالم التكتلات الاقتصادية والمالية واللوبيات الضاغطة التي أصبحت تخترق الدول وتدمر الحدود التقليدية فإن كان الإعلاميون قد تحدثوا عن العالم كقرية صغيرة ، يمكن الحديث الآن عن العالم الاقتصادي لايكاد يشكل قرية صغيرة والدليل على ذلك إنعكاسات أحداث 11 شتنبر على الاقتصاد العالمي وما إستتبع ذلك من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية ربما لم تكتشف دقائقها إلا بعد مرور سنوات.

وقبل الشروع في مناقشة الميزانيات المذكورة أعلاه ، اسمحوا لي السادة الحضور الكريم بإبداء جملة من الملاحظات، لقد أبرزت المناقشات داخل لجنة الفلاحة وخصوصا عروض الوزراء وردودهم على تساؤلات السادة المستثمرين ثلاث ظواهر جديدة:

أولها: إعتراف الجميع بقلة الحيلة وقصر اليد على تحقيق إصلاحات جوهرية واتخاذ التدابير الكفيلة للنهوض بهذه القطاعات الحيوية.

وثانيها: سيادة منطق التبرير والتشكيك لدى أغلب الوزراء.

وثالثها: بروز خلل عميق في تآلف وتضامن الحكوميين وغياب نظرة حكومية تكامليه ومندمجة لدرجة شعرنا فيها بأن الميزانية العامة لم تعد أهدافا للتنمية الشاملة للبلاد وتحولت إلى موضوع تجاذب وتنازع بين الوزراء ولا نعرف إلى أين ستنتهي بالحكومة خصوصا بعد إقتراب موعد الإنتخابات التشريعية، بل لقد إنتا بنا إحساس بأننا أمام حكومة تميل للقرون الوسطى ولا ندري إن كان ذلك بالفعل اختلاف بمنطلقات سياسية وحزبية للتآلف الحكومي أم نتيجة إحساس مكونات الحكومة بفشلها في تحقيق إصلاحات ضرورية.

إن طابع استعجال والإرتجال اللذين سادا برمجة مناقشة داخل اللجنة كان له أثر بليغ على فعالية مداولاتها وحال دون تعميق النقاش وبحث المواضيع المطروحة وتقويم عمل القطاعات الوزارية تقويم موضوعي وشفاف وهذه نقطة ضعف خطيرة نسلجها في المسطرة المتبعة لمناقشة القطاعات الوزارية داخل المجلس، بل في إحدى أهم آليات مراقبة البرلمان للعمل الحكومي، خصوصا وأن حتى الجلسات العامة محت نفس المنحى وعملت المبدأ "قضي وعدي ودوز" انطلاقا من إيماننا العميق بأن التنمية الاقتصادية هي عملية تكاملية وشاملة فإن مناقشتنا للميزانيات المعنية بهذه الجلسة لم تخضع للمنطق التجزيئي والأفضل المبني على نزعة سياسوية، كما نهجتها الحكومة في إعداد القانون المالي بل سنعمل على إبراز آليات التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وعليه فسنناقش جملة وبنظرة تركيبية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

إن القطاعات الانتاجية تعيش في وضعية متأزمة لا تبعث على التفاؤل لما تعيشه هذه القطاعات من اختلالات كبرى يجب الإسراع لمعالجتها وتدارك الخروج من هذه الاختناقات التي تعيشها فالاستثمارات الصناعية والسياحية والحرفية والفلاحية تعاني عدة عوائق ببلادنا.

أولا: ضعف البنيات التحتية نتيجة تعقد نظام الملكية، ومن جهة وارتفاع أثمنة الأرض والتي تكلف أكثر من ثلث المبلغ للإستثمار، مما يحدث خلل كبير في محاسبات المستثمرين عند الاسترجاع.

ثانيا: تعقد المساطر الادارية وتعدد المصالح المتدخلة في قرار الاستثمار.

ثالثا: ارتفاع تحملات جبائية وتعقد مساطر النظام الضريبي المغربي.

رابعا: ارتفاع فوائد القروض الإستثمارية وإحداث تمويل بالنسبة لبعض القطاعات كالفلاحة، القرض الفلاحي، الحرف، البنك الشعبي، المؤسسات المالية ممركزة وبطيئة للإنتاج تمول الحكومة أكثر مما تمول الاستثمار الخاص.

خامسا: ارتفاع تكلفة الإنتاج وإلغاء وغلاء الطاقة بكل أنواعها والمواد الأولية المستعملة في الإنتاج.

سادسا: تراجع الإستهلاك الداخلي وضعف التسويق ، مما يجعل هذه القطاعات توجه معظم إنتاجها إلى الخارج مما يجعلها عرضة لأي هزة سياسية دولية أو قرارات خارجية، كما هو الشأن

بالنسبة للسياحة التي لا تشجع السياحة الداخلية والصناعة التقليدية وبعض الصناعات الغذائية والنسيج على سبيل المثال لا الحصر التي ترتبط بالسوق الخارجية أكثر من ارتباطها بالسوق الداخلية.

سابعا: ضعف كبير في التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية، خصوصا بالعالم القروي الذي لازال يعيش تهميشا كبيرا في مجالات الأنشطة الفلاحية والسياحية والصناعية والصناعة التقليدية والصناعات الغذائية والذي لم تقتحمه المقاولات الغير الفلاحية بعد مما يشكل ضغطا كبيرا على المدن، سواء من حيث ارتفاع معدلات الهجرة أو من حيث ضغط الإستثمارات الصناعية، إذ أن حركة إستقطاب كثيفة نحو المدن تخلف آثار بيئية واجتماعية سلبية.

ثامنا: فراغات تشريعية تجعل هذه القطاعات المنتجة تعيش تحت رحمة الاقتصاد الهامشي وغير المنظم، نظرا لغياب التشريعات القانونية المتعلقة بممارسات المهن الحرفية والتجارية الصغرى والمتوسطة والتهريب وتسويق المنتوجات الفلاحية والمقاولات الصغرى والمتوسطة وممارسة بعض المهن السياحية واستغلال المقالع وإلغاء الامتيازات في ممارسة بعض الأنشطة.

هذه فقط بعض الأمثلة على ما تعانيه هذه القطاعات الإنتاجية ومما يهمنا الآن هو التخلي عن تلك النظرة التجزيئية التي تتعامل بها الحكومة مع هذه القطاعات والتي لا تخضع إلى عملية ترتيب الأولويات وتحديد الاستراتيجيات التنموية بقدرما تخضع للمنطق السياسوي الغير مضبوط والدليل على ذلك هو ما تؤشر عليه الإحصائيات من تراجعات هذه القطاعات الصناعية التقليدية الصيد البحري، الفلاحة، السياحة، الصناعات النسيجية وغيرها مما يفيد بأن حكومة التناوب وخلال 4 سنوات من تدبير الشأن العام لم تستطع تحقيق إقلاع اقتصادي يخرج المغرب من الأزمة التي يعيشها ويكفيكم السادة المحترمون الرجوع إلى وثيقة مخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية لقطاعاتكم حتى تدركوا أن الإنجازات ضعيفة ودون مستوى تطلعات الشعب المغربي بل دون حتى ما التزمت به الحكومة في ذلك المخطط وقد أكد أحد زملائكم السادة الوزراء حينما وضع الأصبع على مكمن الداء في إدارتكم وهو ما يسمى بمرض الطفولة الإداري المزمن لأن كل الوزارات تعاني مركزيا واقليميا من ضعف التأطير وضعف كفاءات المسؤولين الإداريين في كثير من الأحيان وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للفريق الديمقراطي، ماكاينش الآن ننتقل لفريق التجمع الوطني للأحرار للسيد لحسن بيجديكن لاكان حاضر سمح لي، تفضل السيد بنجديكن أنا عارف،تفضل.

المستشار السيد لحسن بيجديكن:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

اخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم التجمع الوطني للأحرار لمناقشة أهم القطاعات التابعة للجنة الفلاحة كالقطاع الفلاحي والصيد البحري والسياحة وقطاعات اقتصادية واجتماعية والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2002.

وسأكتفي ببعض الإشارات لرصد مكامن الضعف والقصور وإبداء الرأي وإعطاء بعض الاقتراحات نظرا لكون النقاش المستفيض والموسع كان داخل اللجن عساها أن تجدد في إعطاء حلول ناجعة والشاملة لتنميتهم إننا بالرجوع للميزانيات السابقة الحالية وباستحضار المنجزات وتحليل الأوضاع التي يعيشها قطاع الفلاحة نلمس أن هذا القطاع الحيوي مازال يعاني معاناة كبيرة ويعيش مشاكل متعددة تستلزم الانكباب عليها وحلها بصورة استعجالية نظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في مجال الأمن الغدائي والإنتاج والتشغيل وتدبير المجال الترابي والنظام البيئي إضافة إلى جلب العملة الصعبة بالنسبة للفلاحة التصديرية.

إننا نلاحظ غياب استراتيجية مدروسة ومتكاملة مع الظروف المناخية الهيكلية ووسائل الإنتاج التقليدية والفلاحة المعيشية ذات المردودية الضعيفة، التي نتجت عن ضعف الإنتاج والتقلبات المناخية غير الملائمة وعدم استعمال التقنيات الحديثة وضعف التأطير وضعف البنيات التحتية الفلاحية وعدم توفير قنوات الري الكافية في ظل فلاحة متضررة من قلة المياه الجوفية، وهذا وبالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج خصوصا أسعار الكهرباء والوقود والأسمدة والمبيدات والبذور وغيرها وارتفاع سعر فوائد القروض المقدمة للفلاح من طرف المؤسسات البنكية المختصة وتراكمها أضيفوا إلى كل

هذه المشاكل التصديرية التي تتجلى خصوصا في ارتفاع تكلفة النقل والتلفيف والمضايقات من طرف الدول المنافسة وانخفاض قيمة العملات الاجنبية وانعدام التنسيق بين المصدرين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

لا يمكن أن ننكر المجهودات التي تبذلها الحكومة لصالح هذا القطاع الاستراتيجي رغم الاكراهات وضعف إعتمادات المرصودة لوزارة الفلاحة، إلا أننا في التجمع الوطني للأحرار، نرى أنه من الضروري التفكير في إعداد استراتيجية فلاحية فعالة ترقى بهذا القطاع إلى مستوى يسمح بتسريع وثيرة النمو وذلك باتخاذ تدابير نرى أنها ضرورية واستعجالية كالرفع من الدعم المخصص لوسائل الإنتاج والعمل على تقديم عوامل الإنتاج بأثمان تفضيلية كالكهرباء والوقود والبذور والأسمدة والمبيدات وأنظمة الري الصغيرة بالإضافة إلي دعم الغرف الفلاحية والجمعيات المهنية والتعاونيات.

وفي هذا الإطار لابد من التأكيد على الدعم المالي لغرف الفلاحة إسوة بالغرف المهنية الأخرى، كما نؤكد أيضا على تطوير ودعم البحث العلمي والإرشاد الفلاحي وتمكينه من الوسائل المادية والمعنوية لينهض بالقطاع ويشارك في تحديثه وتطويره مع تصفية أراضي الجموع والأراضي المسترجعة والحد من تفتيت الملكيات ومعالجة ملفات التعاونيات الفلاحية وتمكينهم من التسوية النهائية للملفات الملكية العقارية.

السيد الرئيس ،

يعتبر قطاع الصيد البحري من القطاعات الأكثر إنتاجا إذ يمثل 55٪ من الصادرات الغدائية و17٪ من مجموع الصادرات الوطنية، إذ يدر موارد هامة من العملة الصعبة وذلك بعد إنسحاب الأسطول الأوربي انتقلت المداخيل من 600 مليون دولار إلى مليار دولار في سنة واحدة إذن من 99 إلى 2000 إضافة إلى توفير فرص الشغل ومن المشاكل الأخرى كذلك التي يواجهها مهنيوا قطاع الصيد البحري عدم توفرهم على معلومات ومعطيات عملية تمكنهم من التعامل مع الموارد السمكية بشكل عقلاني فمن المفروض أن يكون البحث العلمي رهن إشارة هذا القطاع، حتى يتحقق التكامل بين الواقع وكيفية الاستغلال ومن نتائج هذا النقص في المعطيات العملية حول مواردنا السمكية أن طلب المهنيون بالحد من منح رخص الصيد وذلك حتى يقوم البحث العلمي بتشخيص دقيق ومفصل لهذه الموارد بهدف مطابقة سياسة استغلال هذه الأخيرة للواقع والحقيقة وبهدف الإطلاع على الإمكانيات الحقيقية التي يوفرها قطاع الصيد البحري ببلادنا، بحيث أن الصيد البحري جمدت الرخص في عام 92 ولكن في الآونة الأخيرة سمعنا أن الوزارة تخطط أنها تعطي رخص جديدة

أما فيما يخص شبكة توزيع منتوج هذا القطاع فمن المفروض أن تقوم الدولة بتنظيمها والإشراف عليها حتى يتم تزويد السوق الوطني بمنتوج يخضع لمعايير الجودة وبسعر يناسب القدرة الشرائية للمواطن المغربي ، بحيث بأن في هذا القطاع كنرفض المنتج تيبيع السلعة ديالو بأقل ثمن لكن تصل للمواطن بسعر يفوق ب 10 مرات ثمن الذي يقضته المنتج السيد الرئيس بالنسبة لقطاع السياحة الذي يعتبر قاطرة الاقتصاد الوطني ، فإننا نسجل بارتياح الزيادة في مداخيل السياحة من العملة الصعبة ومحطات سياحية جديدة إلا أننا في نفس الوقت نسجل وبأسف جديد عدم إحترام المخطط الخماسي والنقص الحاصل في الميزانية المرصودة لهذا القطاع وضعف فعالية الوزارة وافتقارها لمبادرات وعدم الاهتمام بالسياحة الداخلية من المنظور الجهوي وضعف تسويق المنتوج المغربي الذي لا يرقى الى مستوى طموحاتنا، كما نطالب بإعطاء استقلالية أكثر ومرونة واضحة في التدبير المالي للمكتب الوطني للسياحة، كما هو معمول به في الدول ذات التوجه السياحي مع إشراك المهنيين والمنتخبين لتشجيع المجموعات الجهوية السياحية على مستوى توقيع معاهدات إطار مع المجالس المنتخبة ذات الإهتمام السياحي، إضافة إلى إعادة هيكلة قطاع النقل الجوي وتطويره والذي بدونه لا يمكن تحقيق هدف 10 مليون سائح في أفق سنة 2010 .

أما بخصوص قطاع الصناعة التقليدية الذي يساهم بحوالي 19٪ في الناتج الداخلي الخام وتشغيله لما يناهز مليونين من الصانع هذه النسبة التي تشكل 20٪ من السكان النشيطين على المستوى الوطني إضافة إلى مداخيل من العملة الصعبة الذي يقدر ب 6,5 من مجموع صادرات المغرب وإن الميزانية المرصودة لهذا القطاع والتي هي 200 من الميزانية العامة لا تستجيب لمتطلبات وطموحات الساهرين والعاملين بالقطاع، إلا أننا ورغم ذلك نسجل بارتياح التدابير التي تقوم بها الوزارة الوصية لوضع استراتيجية هامة

التطوير الاقتصادي والاجتماعي وتفعيل ميثاق المقاولة الصغري والمتوسطة في هذا الإطار نقترح،

أولا: تبسيط مسطرة الحصول على القروض وإعفاء المقاولين الشباب من رسوم القرض.

ثانيا: تخفيض نسبة الفائدة لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة ومنح امتياز المقاولين قصد المشاركة في المعارض وخلق إطار للتشارك بين المقاولين والمؤسسات المختصة في التصدير.

ثالثا: الرفع من الحد الأدنى المعفى من الضريبة العامة على الدخل.

رابعا: اعتماد ضابط الرقم البسيط كأساس تحديد الضريبة العامة على الدخل بالنسبة للصناع الخاضعين لطريقة التقدير الجزافي.

خامسا: تمتيع الصانع التقليدي بامتياز عند التصدير بتخفيض تكاليف النقل والشحن والرسوم.

سادسا: تدخل الوزارة لدى مختلف فعاليات قطاع السياحة للإبراز مجمعات الصناعة التقليدية ضمن برامج وزارة السياحة.

سابعا: إحداث مناطق للأنشطة الحرفية وقرى للصناع التقليديين.

ثامنا: إعادة النظر في القوانين الضريبية لجعلها ملائمة لطبيعة عمل الحرفيين التقليديين تشجيعا للمقاولين الشباب.

السيد الرئيس،

تلكم إشارات إن استطعنا تحقيق نسبة مهمة منها نكون قد قدمنا دعما مهما لتنمية قطاعات الفلاحة والصيد البحري والسياحة وقطاع الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية، وإننا في التجمع الوطني للأحرار ومن موقع مسؤوليتنا نصوت لصالح ميزانية هذه القطاعات والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدرئيس الجلسة:

شكرا الكلمة الآن لفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، ماكاينش؟ إذن الكلمة لفريق جبهة القوى الديمقراطية،تفضل السيقرو.

المستشار السيد قرو:

بسم الله لرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا الإمام

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية لنعبر عن رأينا وملاحظاتنا في مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بالنسبة لسنة المالية **2002**.

ككل سنة وبمناسبة مناقشة هذه الميزانيات الفرعية نجد أنفسنا ملزمين باستهلال مداخلتنا بالخوض في مشاكل القطاع الفلاحي لما يمثله هذا القطاع من أهمية كبرى وحساسية في النسيج الاقتصادي ككل ونظرا كذلك لما تعيشه بلادنا من ظروف صعبة وقاسية يفعل توالي ثلاث سنوات من الجفاف لولا بعض الأمل الذي زرعته التساقطات الأخيرة وكذلك للإرتباط الوطيد بأغلب السكان النشيطين.

ومن باب الموضوعية لابد أن نثمن ما تقوم به الحكومة من مجهودات بهذا القطاع الحيوي لتأهيله وتمكين الفلاح المغربي من ضمان مصدر رزقه وتزويد السوق الداخلية ومواجهة المنافسة الدولية إننا نؤكد على أهمية مواصلة إنجاز برنامج محاربة آثار الجفاف والذي رصدت له اعتمادات مهمة رغم ماشاب هذا البرنامج أحيانا من سوء تدبير ومحدودية استفادة العالم القروي منه.

بالفعل لقد تحولت هذه المبالغ في جزء كبير منها الى سد بعض الخصاص في التجهيزات الأساسية ليس فقط في العالم القروي بل حتى في أكبر الحواضر المغربية والتي كان بالإمكان تمويلها بمصادر أخري وفي ظروف عادية ونؤكد في فريقنا على ضرورة تفعيل دور اللجن الجهوية المكلفة بالتفحص وتقييم إنجازات هذا البرنامج، حتى تتمكن من أداء مهامها وإنهاء أشغالها في ظروف جيدة ، كما لا تفوتنا الفرصة للتنويه بالجهود المبذولة في اتجاه معالجة مديونية الفلاحين في إطار الإتفاقية التي تم إبرامها بين الدولة والصندوق الوطني للقرض الفلاحي وإننا في فريقنا ندعو، كما دعونا إلى ذلك في جميع المناسبات الى التضمان مع الفلاح المغربي ومراعاة أوضاعه لا إلى تضييق الخناق عليه وتفادي الحيف الذي لحق به السنة الماضية في بعض الأماكن، حيث أن تقارير وزارة الفلاحة أخذت بالمعدل العام للجماعات في احتساب الضرر، في حين أن هناك مناطق منكوبة داخل جماعات أعتبرت غير منكوبة وهو ما سيؤثر على تطبيق البرنامج إذ سيظل ما بين **20** و**30** بالمائة من

الملفات غير مسواة لأن مبالغ التأمين ستذهب مباشرة لتسويق متأخرات المستفيذين وبالتالي صعوبة مواجهة الموسم الفلاحي الحالي.

إن تنمية القطاع الفلاحي رهينة بتصور فلاحي شامل ومتكامل يأخذ بعين الإعتبار كما أشرنا إليه في التدخل العام ضرورة الإنتقال من محاربة آثار الجفاف الى تأهيل فلاحتنا ودعمها بتنشيط القطاعات الأخرى. إننا نرى ضرورة العمل على مواصلة سياسة البحث عن الماء وتحسين أو إعداد مخطط إستغلال ثرواتنا المائية وحمايتها من التبدير لأنه يعتبر رهانا الاستراتيجي. إننا ندعو كذلك الى دعم الغرف الفلاحية وإشراك الجمعيات المهنية، كما ننادي بالاهتمام بمجال التكوين وتنويع المواد التي تلقن للطلاب في إطار التنمية القروية خصوصا وأن هناك مراكز للتوجيه وضيعات للتكوين التطبيقي لا تلقى العناية المطلوبة ويمكن إستغلالها بشراكة مع المستثمرين كما نؤكد على ضرورة تفعيل دور المكاتب الجهوية في إنشاء مقاولات للشباب لمساعدتهم على تحقيق مشاريعهم الفلاحية وحل مشكل التحفيظ العقاري الذي يعوق عملية تسليم القروض.

وبخصوص الإنتاج النباتي فإننا نثمن ما تقوم به الحكومة من أجل تأمين إنتاج الحبوب ضد آفة الجفاف على مساحة 300 ألف هكتار ودعم أثمنة البذور المختارة وتخصيص منحة لتخزين الشعير بمناطق البور الملائم ونعتقد أنه آن الآوان لضرورة ملاءمة الانشطة الفلاحية مع المؤهلات الطبيعية لمختلف المناطف.

وفي مجال تربية المواشي، فإننا نذكر بأهمية متابعة البرنامج الوطني لمحاربة الأمراض المعدية وتشديد المراقبة على المواد ذات الأصل الحيواني ومواصلة سياسة دعم الأعلاف إنها إجراءات يمكن أن تحقق التنمية التي نتوخاها لقطاعنا الفلاحي خصوصا إذا تظافرت جميع جهود القطاعات الحكومية المتدخلة في هذا القطاع.

السيد الوزير،

لابد أن نذكر بأن ملف تحويل المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين من مدينة سلا إلي مدينة إفران رافقته عدة تساؤلات من طرف المعنيين منذ بروزه سنة 1993 هذا القرار راجع إلى تبريرات تقدم بها إلى السلطات العليا مسؤول عن إدارة المياه والغابات آنذاك رحمه الله، التي بناها على أسس غير موضوعية في نظرنا وقد يترتب هذا التحويل المبرمج في شتنبر سنة 2002 مشاكل اجتماعية بالنسبة للأساتذة والموظفين الذين زاولوا مهامهم بالمؤسسة وفي مدينة الرباط منذ ما يزيد عن 33 سنة وسيستلزم الأخذ بعين الإعتبار ودراسة كل هذه الحالات وفي هذا الصدد يجب أن نشير إلى أن قانون هيكلة التعليم العالي ينص على تجميع المؤسسات والمدارس العليا في إطار مجموعة متعددة الاختصاصات ويجب أن يراعي هذا الإجراء القانوني في إطار إستعمال واستغلال البنايات المنجزة في إفران.

السيد الرئيس،

السيذان الوزيران،

السادة المستشارين،

إن قطاع المياه والغابات يكتسي أهمية كبرى رغم هزالة الميزانية المخصصة له ونشيد هنا بما تقوم به الحكومة في سبيل تنمية الموارد الغابوية والحفاظ عليها وذلك عن طريق إستصلاع الأحواض المائية ومواصلة تحديد الملك الغابوي وشق وصيانة المسالك الغابوية ونظرا لأهمية القطاع اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا ها الأمر الذي يدفعنا إلى الدعوة وبمزيد من الإلحاح إلى.

أولا: مراجعة القانون الغابوي المعمول به منذ سنة **1917**.

ثانيا: تفعيل مرسوم التعويض عن حق الرعي في المناطق المحمية وذلك بتحسين السكان وتنظيمهم في جمعيات وتعاونيات.

ثالثا: الاهتمام بالظروف المهنية والاجتماعية لرجال الغابة.

رابعا: ضرورة التفعيل أكثر تنظيم السكان في مجال استغلال الملك الغابوي وفي هذا المجال بادر فريقنا إلى صياغة مقترح قانون يغير ظهير 76 القاضي بتنظيم مساهمة السكان في التنمية الغابوية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

إن تعزيز مكانة المغرب الاقتصادية لا يمكنه أن يتأتى دون الاهتمام بالصناعة الوطنية التي لازالت تعيش أوضاعا بفعل المنافسة وتطبيق المقتضيات الجديدة للتجارة العالمية إننا في فريقنا ننوه بجهود الحكومة المبذولة لتأهيل قطاع الصناعة التقليدية وإعدادها للكتاب الأبيض الذي سيكون أرضية لوضع ميثاق وطني لتنمية الصناعة الحرفية والمهن وإهتمامها بالمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تمثل 95 في المائة من الناتج الوطني وتنفيذ التزامها بعرض الميثاق الخاص بهذا النوع من المقاولات على البرلمان وكذلك وعدها

بتبسيط المساطر المتعلقة بتوفير العتاد وإحداث الشباك الوحيد للمقاولات في مختلف الجهات.

وإيمانا منا بأهمية هذه القطاعات فإننا نثير بعض المشاكل التي تعيشها، إننا نثير الإنتباه للمزاحمات اللامشروعة مشروعة التي تعاني منها منتوجاتنا الوطنية من طرف المنتوجات المستوردة مما يؤثر سلبا على تسويقها ليس فقط على المستوى الخارجي بل الداخلي أيضا.

إذ أن العديد من المؤسسات العمومية تشترط المنتوج الأجنبي في إنجاز بعض المشارع ما يضر بالصناعة الوطنية ونطالب بضرورة تخصيص إعتمادات للصناع التقليديين لتنظيم معارضهم وتوفير التغطية الصحية للعاملين بالقطاع وحماية المنتوج من القرصنة والتقليد هذا دون إقفال أهمية ضبط الإنتماء لهذا القطاع الحيوي وحمايته من المتطفلين عليه أما فيما يتعلق بالمقاولات الصغرى والمتوسطة فلابد من مساعدة الشباب على إنشاء المقاولات والتفكير في إعطاء الفرصة للمقاولين الشباب لدخول غمار المنافسة ومحاربة احتكار المقاولات الكبرى للصفقات مع ترسيخ ثقافة التضامن عوض التضارب ودعم تأسيس التعاونيات والجمعيات. تعتبر السياحة لبنة أساسية لتطور إقتصادنا الوطني حيث تساهم ب 7 بالمائة من الناتج الداخلي.

لهذا وجب التأكيد على ضرورة إيلائها ما تستحق من اهتمام خصوصا بعد أحداث 11 شتنبر وما أحدثته من اضطرابات عالمية فبناء على المؤشرات والمعطيات المتوفرة على قراءة سريعة للأرقام المقدمة من طرف الوزارة فإن التأثير سيظل محدود بالنسبة لبلادنا إلا أننا نتساءل عن قدرة بلادنا لتحقيق رهان 10 ملايين سائح في أفق 2010 خصوصا مع النقص الحاصل في الطاقة الإيوائية ووجود مشاريع سياحة مجمدة في بعض المدن راستمرار العراقيل الإدارية وتدني جودة الخدمات والإهمال المتزايد لمآثرنا التاريخية ولاتفوتنا الفرصة دون الإشارة إلى ما تقوم به الوزارة لتكريس أولوية هذا القطاع خلف فضاءات سياحية جديدة وتدعيم البرامج التكوينية ومواصلة تقديم التحفيزات لتشجيع الإستثمار من طرف المنعشين والتفكير في إيجاد 80 ألف غرفة إضافة.

أيها السادة تلك هي بعض القضايا التي ارتأينا التركيز عليها في هذا المحور وأملنا أن تحظى باهتمام السادة الوزراء المسؤولين عن هذه القطاعات وفقنا الله إلى ما فيه خير والسلام عليكم ورحمة الله ،شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد محمد الرايس عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي ماكاينش، إذن الكلمة للفريق الكنفدرالي السي عمر الجمايلي، تفضل سيدي.

المستشار السيد عمر جمالي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

اخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الكنفدرالي أن أتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات المدرجة ضمن اختصاصات لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم دراسة السنة المالية 2002.

أبتدئ بقطاع الفلاحة.

إن الأزمة الخانقة التي يعيشها قطاع الفلاحة أو الفلاحة المغربية فبارتباطها مع ساكنة العالم القروي يوضح بجلاء فساد سياسة التنمية الفلاحية والقروية، حيث فوتة على المغرب والمغاربة للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة منها على الخصوص الإكتفاء الذاتي من المواد الأساسية أي ساكنة البلاد وربط قوت المغاربة بالخارج والفشل الدريع لصادراتنا لإنعدام القدرة علي المنافسة. إن البنية التي تتحكم في إعداد هذه الميزانية التي تعتبر استمرار للميزانيات السابقة والتي مست القطاعات الاستراتيجية اقتصاديا واجتماعيا. إن أي إقلاع للفلاحة يبتدئ أساسا بالإهتمام بساكنة العالم القروي وتوفير أبسط شروط العيش ووضع حد سياسة المغرب النافع والمغرب غير النافع وهي وسيلة لاستقرار السكان ومحاربة الهجرة نحو المدن.

إن عدم الاعتماد علي الخريطة الفلاحية عبر التراب الوطني والبحث العلمي وتوضيح الأهداف للسياسة الفلاحية للوصول إلى التصدير الحقيقي أو الإكتفاء الذاتي وتفعيل الإرشاد الفلاحي ومساعدة الدولة للفلاحين من أجل تأطير أنفسهم عبر التعاونيات والجمعيات والغرف ذات المصداقية خارج الإطار الإكراهي والتزوير.

إن المحافظة على الأسواق الخارجية التقليدية لصادراتنا وتشغيل الآليات الديبلوماسية المغربية وعدم الاعتماد على الفلاحين في هذا المجال العمل على تقوية قدراتنا التنافسية والمراجعة الجذرية للسياسة الحكومية في مجال، القروض والفوائد وكل أشكال الدعم المقدمة للقطاع وسن سياسة جديدة في مجال السقي واقتصاد الماء

وتوسيع المناطق السقوية والإنتقال من محاربة آثار الجفاف إلى محاربة الجفاف الذي أصبح مشكل قار.

إن تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد وكل أنواع الدعم المقدمة للمؤسسات التابعة للوزارة التي تعتبر عبء على الميزانية وهدر المال العام ويجب مواجهة الواقع بحلول جدرية للحد من هذه المحميات وماتعرفه من فضائح مالية مثل الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وشركتي صوديا وصوجيا والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ومكتب الحبوب والقطاني وغيرهم إن الإعتناء بالعنصر البشري شراط أساسي مطلوب من الحكومة فتح حوار هادف ومسؤول مع شغيلة القطاع وتحسين ظروف والإستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة كإخراج القوانين الأساسية ودمقرطة الشؤون الاجتماعية وتفعيل آليات الحوار الاجتماعي.

إن محور المياه والغابات ، إن تهميش وضعف المياه الميزانية المخصصة لهذا القطاع يحول دون المحافظة على الثروة الغابوية الحالية ويحول كذلك دون توسيعها ويتضح ذلك من خلال النقص المتواصل بالمساحة الغابوية مثل غابة معمورة كما أن غياب الإستثمار في القطاع العام والخاص لا يساعد في تنمية القطاع الغابوي، أضف إلى ذلك إلى أن التوسع العمراني على حساب المجال الغابوي أضحى السمة الغالبة بالنسبة لواحد العدد ديال المدن إضافة ويتجلى في استمرار سياسة الاستراد والعجز يتجلى في استمرار المغرب لجل حاجياته من الخشب.

وإن الاعتناء بالعنصر البشري وتوفير شروط أحسن لضروف العمل وخلق الشراكة مع الجماعات المحلية والجمعيات والسكان وكذلك إيجاد بدائل للطاقة في البادية وتحسين ظروف الساكنة المجاورة للقطاع الغابوي وتحسيسهم بأهمية الغابة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وخلق الشراكة معهم عوض أسلوب العقاب في محور السياحة.

إن أهمية هذا القطاع لوحظت منذ دفع الاختصاصيين أو الاقتصاديين الى دمج السياحة في برامج التنمية الاقتصادية، كما خصصت لها ميزانية للدعاية والإشهار وإنشاء مدارس للتكوين ومعاهد للأطر ومع ذلك يبقى القطاع السياحي لا يرقى إلي مستوى طموحاتنا من حيث حصة المغرب في السياحة عالميا.

بالرغم من المؤهلات الطبيعية لبلادنا والخصوصيات الثقافية والمستمرة رغم تعميم الخطاب التفائل إذن إذ فالأولى بالنسبة لنا مراجعة جدرية دائمة ومستمرة للتوجه بنية السياحة وأساسا تحسين نوعية المنتوج في الصناعة التقليدية، مراجعة الضوابط في تصدير المؤسسات الفندقية ووضع برنامج تجديد المؤسسات الفندقية المهددة بالإفلاس، تحسين التكوين والتكوين المستمر، وضع برنامج عمل في مستوى تطوير الوزارة على المستوى المحلي والجهوي، تحسين مستوى البنيات التحتية والطرق السيارة وغيرها، إن أي صناعة سياحية نريد منها أن تعزز قدرتنا التنافسية في عصر العولمة تستدعي النهوض والإعتناء بالعنصر البشري كوسيلة وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية للحد من هجرة هذه الأطر للدول المجاورة التي تعتبر جد منافسة لقدراتنا الوطنية، محور الطاقة والمعادن.

يعتبر قطاع الطاقة والمعادن قطاع استراتيجي وحيوي وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لما يتوفر عليه هذا القطاع من إمكانيات طبيعية وبشرية، إلا أنه لا يعكس ما يمكن أن ننتظره من إيجابيات وخاصة، على مستوي التنمية الجهوية لغياب سياسة واضحة تنطلق من أهمية القطاع اقتصاديا.

إن استمرار بعض المؤسسات العمومية والشبه عمومية خارج إطار الاشراف الفعلي على مستوى التدبير المالي والسياسة الاقتصادية والاجتماعية، رغم الدور الذي يمكن أن يلعبه في المعادلة التنموية ببلادنا من خلال حجم الاستثمارات، نسجل كذلك غياب مفاوضات جماعية وتغيب تمثيلة شغيلة القطاع في المجالس الإدارية وعدم تطبيق بعض الأحكام الصادرة لصالح العمال ضد هذه المؤسسات وغابت الديبلوماسية الاقتصادية لتعزيز وتحسين وضعية صادراتنا على مستوى الأسواق الدولية، حيث يطرح السؤال هل أزمة بعض هذه القطاعات أو الأسواق على مستوى التدبير المالي وغياب نظرة مستقبلية أيضا نسجل استمرار نظام الامتيازات والفوارق على مستوى الأجور والمنح رغم الإعتراف بالأزمة التي تعرفها هذه المؤسسات، على مستوى القوانين أصبح لازما العمل على إخراج قانون المعادن، قانون المنجمين، قانون خاص بالكيماويات وقانون المناومة بإشراك ممثل الإطارات النقابية وإعادة النظر في لائحة الأمراض المهنية في محور التجارة والصناعة.

إن فشل الحكومة في هذا القطاع الاستراتيجي الذي نعتبره مجرد محرك أساسي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي ناتج بالأساس لعدم الاهتمام بالعنصر البشري التي تتطلب وجود مناخ

ملائم وتطوير الكفاءة والرفع من المردودية.

إن الإجراءات المتضمنة في الميزانية الفرعية لهذا القطاع لا تكون لها أي دور حقيقي في غياب هيكلة تنظيمية لابد منها خلق القدرة على المنافسة تقييم سياسة الدعم المقدمة للخواص، المراهنة ووقف المراهنة على الخواص بتوسيع الاستثمار، بالنسبة لوزارة التشغيل.

إن وزارة التشغيل والتنمية الاجتماعية والوصية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتشغيل العاطلين وأداة حكومية لاحترام قوانين الشغل ومحاربة الأمية، أي أنها وزارة من الأهمية بما كان وبعد أربع سنوات من عمر هذه الحكومة وهذه الميزانية هي آخر ميزانيتها التي لا تختلف عن سابقاتها، فما هي حصيلة الأداء الحكومي في ميدان التشغيل في مدة ولاية حكومة التناوب؟ كم عدد المستفدين من الشغل في القطاع العام والخاص؟ ماهي الحصيلة في الميدان؟ ماهي المقارنة بين جيوش العاملين في بداية الولاية والآن؟ لاسيما وقد استنفدنا في منظمتنا إعطاء كل الإقتراحات والتنبيهات لحث الحكومة على الوفاء بالتزاماتها مع الطبقة العاملة وعموم الجماهر الشعبية، إنطلاقا من البرامج الإنتخابية للإئتلاف الحكومي والتصريحين الحكوميين دون بدل المجهود في البحث والتقصي في سياسة الحكومة في هذا الميدان.

يتضح بكل جلاء والواقع شاهد على ذلك أن حكومة التناوب تنماكرت لحلفائها الطبيعيين وبرامج أحزابها ولتصريحيها وأن حكومة التسريع بامتياز حكومة تسريع العمال بامتياز وحكومة قمع الاحتجاجات والاعتصامات العمالية وعموم العاطلين حكومة شعارات لا حكومة التنفيذ فأين نحن من الالتزامات الحكومية، في الحوارات الاجتماعية في فاتح غشت 96 و19 محرم، أين نحن من تفعيل الحوار المركزي وتنفيذ البنود وفي مختلف المجالات: السكن، التغطية، الصحية، تطهير الضمان الاجتماعي، تفعيل الحوار القطاعي والجهوي والاقليمي، كم عدد المؤسسات المغلقة بسبب موضوعي بدون سبب كم عدد المطرودين أو المسرحيين، بمجرد انخراطهم في العمل النقابي، كم عدد الأحكام الصادرة ظلما ضد العمال؟ ماهي حلول المشاكل العالقة المزمنة التي كانت من ضمن بنود التصريح، التصريح المشترك ماهي مساهمة الخواص في ميدان التشغيل والإستثمار ومدى الاحترام لقانون الشغل وبنود الحوار الاجتماعي مقابل ما عقدوه من امتيازات وتملص ضريبي واستفادتهم من الخوصصة واقتصاد الإمتيازات أين نحن من المراقبة الفعلية من قانون الشغل؟ ماهي أوضاع العاملين الموظفين في قطاع التشغيل ومراقبة الشغل؟ ماهي الامكانيات والصلاحيات المخولة لهم من القيام بدور قطاعي صناعي في القطاع الصناعي والفلاحي الذي تعتبر محميات لا يمكن ولوجها وبالأحرى إلزامها باحترام القانون كم عدد الديون المترتبة على الملزمين إتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي تعتبر سرقة لحقوق أموال العمال؟ وأين تتجلى المراقبة الحكومية ونحن نسجل أن شركتي صوديا وصوجيتا لا تؤدي مستحقاتها اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالإضافة إلى أوضاع العاملين بالوزارة والمصالح التابعة لها ولا من حوار معهم وظرورة تحسين ظروف عملهم ، لهذا إنطلاقا من واقع هذه القطاعات وموقع التزامنا مع الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية واحتراما لمبادئنا في الفريق الكنفدرالي، فإننا سنصوت ضد هذه الميزانية وشكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة:

آخر تدخل عندنا في إطار نفس الحصة عن فريق الحركة الوطنية الشعبية للسيد بوشعيب الهلالي تفضلوا، باقي عندكم رغبة تدخل في نصف حصة، عندكم نصف حصة لأن كان تدخل السيد أبو العز ، تفضلوا عندكم نصف حصة، عندكم 5 دقائق لأنه خاصنا الرفعو.

أشنو؟ اللائحة اللي عندي هي هاذي ماعنديش لائحة أخرى، تفضلوا السي الهلالي.

اللائحة اللي عندي هي الي امتبعها، تفضلوا يالله يا سيدي تفضل... عندنا صلاة الجمعة وخاصنا نتوقف الآن.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

اخواني المستشارين المحترمين،

فيما يخص قطاع الصيد البحري، فإننا في فريق الحركة الوطنية الشعبية نعتبر أن هذا القطاع متعدد الأبعاد، منها ماهو مالي وماهو اقتصادي واجتماعي ومهني كذلك وسياسي، ذلك أن البحر بما يحتويه من خيرات ، يشكل هدفا وموضوع استقطاب تتهافت عليه مختلف الدول سواء الأوروبية منها أو الآسيوية وهذا راجع لطول السواحل المغربية الممتدة على الأطلس والمتوسط وإذا

كانت الحكومات المتعاقبة قد نالت دائما إلى عقد اتفاقية للصيد مع الاتحاد الأوربي وعلى الخصوص مع الإسبان، مما ترتب عنه من انعكاسات سلبية على المخزون الوطني من الثروات السمكية فإن الحكومة المغربية الحالية مطالبة اليوم بنهج سياسة الحماية وحماية هادئة إلى ضمان استغلال معقلن واستعمال أفضل للموارد والخيرات السمكية الوطنية كما نلاحظ نحن أن الطلب العالمي على السمك يتزايد إذ يتوقع الخبراء أن يصل الطلب في أفق 2010 إلى نسبة تتراوح ما بين 110و120 مليون طن، علما أن سنة 1997 وحسب احصائيات منظمة الأغدية والزراعة فقد بلغت الإمدادات العالمية من الأسماك إلى 92 مليون طن تتوزع بين المصايد البحرية ومصايد المياه العذبة وتربية الأحياء المائية التي ساهمت كذلك بقرابة 28 مليون طن.

والمغرب من بين الدول ذات الأهمية السمكية، نظرا لتوفره على مصايد تشكل مصدر الغداء المستقبلي لفئات واسعة من ساكنته مضطرا لولوج المستقبل بتصور عقلاني وتدبير مسؤول يتمكن خلاله من المحافظة على رأسماله البيولوجي البحري وذلك عبر نهج عدة إجراءات منها إعادة هيكلة قطاع الصيد البحري على المستوى التنظيمي وملاءمة التشريع الوطني مع مقتضيات القانون الدولي لتجاوز النظرة التقليدية القائمة على الإقتحام الحر للثروة السمكية دون حسيب أو رقيب وكذا تكريس النظرة العقلانية في الإستغلال والتدبير والحفاظ على الثروات السمكية، إضافة إلى تهيئ الأرضية الاجتماعية السلمية الحوار والتعاون بين كافة المهنيين المتدخلين في القطاع وكذا تقوية هياكل الإدارة وتبسيطها مع ضرورة تخليق مناخ التسويق ومحاربة ظاهرة البيع غير المنظم وتحديث الأسطول الساحلي والتقليدي ومضاعفة المراقبة على المنتوج المصنع، ضمانا لجودة منتوجاتنا البحرية في الأسواق العالمية.

وبهاته المناسبة السيد الرئيس ،نثمن مبادرة وزارة الصيد البحري بإحداث جمعية المستوردين والمصدرين الأفارقة برئاسة المغرب، كما نثمن جهود الوزارة في احتضان مقر المنظمة العربية لتجارة السمك، مما يجعل من بلدنا فاعلا أساسيا ومحاورا ضروريا على مستوى القطاع الغداء السمكي غداء المستقبل سواء مع القارة السمراء أو القارة البيضاء وهي مكانة تفرض على الحكومة المغربية أن تبذل المزيد من العمل على عدة مستويات منها.

أولا: الحفاظ على الموارد السمكية.

ثانيا: تدعيم الحراسة البحرية عن طريق الأقمار الاصطناعية.

ثالثا: تطوير البحث العلمي.

رابعا: تنمية التكوين المهني مع العناية اللازمة بالعنصر البشري.

خامسا: تقوية وسائل الانقاذ البحري ودعمها حتى يساير المغرب مقتضيات الاتفاقيات الدولية للإنقاذ البحري لسنة 1979.

سادسا: إنعاش الصيد البحري الساحلي وهنا نتطلع في الحركة الوطنية إلى إنجاز أكبر عدد ممكن من قرى الصيادين ومراكز التفريخ لمنتوج الصيد التقليدي.

سابعا وأخيرا: نطالب بإخراج مشروع توزيع السمك في أقرب وقت ممكن والرامي إلى تحسين مسالك التوزيع، حفاظا على جودة السمك المعد للإستهلاك.

وعموما إذا كان الصيد البحري من بين القطاعات التي تساهم في تقوية النسيج المالي للخزينة العامة فإنه أصبح من اللازم على الحكومة، الحكومة المغربية أن تنهج نهجا مزدوجا.

أولا: الحفاظ على ثرواتنا مع ما يستلزمه من معالجة متأنية للإنعكاسات والإكراهات من الإتفاقات التي عقدها المغرب مع الدول الخارجية.

ثانيا: العمل على عصرنة وتحديث القطاع عموديا وأفقيا، حتى ندخل عالم الحداثة، عالم الغد بتصور جديد واستراتيجية ملائمة تقوم على الشراكة المعقلنة والتضامن والتآزر ضمانا لكرامة سواحلنا ومياهنا وحفاضا على خيراتنا السمكية استكمالا لسيادتنا الوطني وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

قبل رفع الجلسة نذكر السادة المستشارين أن المجلس سيعقد جلستين اليوم الأولى من الواحدة والنصف إلى الساعة الرابعة بعد الزوال لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والخارجية.

والجلسة الثانية تبتدئ من الساعة الثامنة والنصف ليلا لمناقشة مشاريع الميزانية الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية، تم بعد ذلك التصويت على الجزء الثاني من القانون المالي وأخيرا التصويت على مشروع القانون المالي برمته وتفسير التصويت.

نشكر السيد الوزير ونشكر السادة المستشارين ونرفع الجلسة.